

# رسالة أبيماف

نشرة فصلية إخبارية تصدر عن جمعية

حماية الملكية الصناعية في العالم العربي (أبيماف)

الجمعية الإقليمية العربية في الاتحاد الدولي

AIPPI صندوق بريد ١١-٩٤٢٠ ، بيروت ، لبنان

العدد ١٣٧



## مستجدات من العالم العربي

### ▲ عُمان

#### لحة على قوانين الملكية الفكرية الجديدة

قامت الحكومة العمانية مؤخراً وضمن جهودها المتواصلة لتنفيذ نظام فعال لحماية الملكية الفكرية، بإقرار قانون للملكية الفكرية وذلك بمقتضى المرسوم الملكي رقم ٦٧ لعام ٢٠٠٨، بالإضافة لقانون حقوق المؤلف بمقتضى المرسوم الملكي رقم ٦٥ لعام ٢٠٠٨، حيث ستحل هذه القوانين محل القوانين الحالية، لكنها ستدخل حيز التنفيذ في البلاد حاماً **ثسن اللوائح التنفيذية الخاصة بها**، حيث من المتوقع أن يتم العمل بها في العام ٢٠٠٩.

#### الأحكام الرئيسية للقوانين الجديدة

**١. القانون رقم ٦٧ لعام ٢٠٠٨:** يتضمن هذا القانون أحكاماً تتعلق بحماية العلامات التجارية وبراءات الاختراع ونماذج المنفعة والمؤشرات الجغرافية والدوائر المتكاملة، بالإضافة لأحكام تتعلق بالمنافسة غير المشروعة والتدابير الحدودية. ندرج أدناه الأحكام المتعلقة بالعلامات التجارية التي تناولها قانون رقم ٦٧ لعام ٢٠٠٨، مقارنة بالقانون الحالي:

القانون الجديد	القانون الحالي
من الممكن تقديم الاعتراضات في غضون ٩٠ يوماً من تاريخ النشر ونشر الاعتراضات في الجريدة الرسمية.	من الممكن تقديم الاعتراضات في غضون شهرين من تاريخ النشر.
من الممكن الرد على الاعتراضات في غضون ٩٠ يوماً من تاريخ نشر الاعتراض في الجريدة الرسمية	من الممكن الرد على الاعتراضات في غضون شهرين من تاريخ التبليغ
من الممكن استئناف قرارات الرفض في غضون ٦٠ يوماً من تاريخ استلام التبليغ الرسمي	من الممكن استئناف قرارات الرفض في غضون ٣٠ يوماً من تاريخ استلام التبليغ الرسمي
تكون العلامة عرضة للإلغاء من قبل أي طرف مهتم إذا لم يستخدم لفترة ٥ سنوات متواصلة اعتباراً من تاريخ إصدار شهادة التسجيل، بالإضافة إلى أنه من الممكن التخلص من البضائع/خدمات محددة يغطيها التسجيل، إذا لم تستخدم العلامة في السوق على هذه البضائع/الخدمات لفترة متواصلة تبلغ ثلاثة سنوات.	تكون العلامة عرضة للإلغاء من قبل أي طرف مهتم إذا لم يكن هناك استخدام فلي للعلامة لفترة ٥ سنوات متواصلة اعتباراً من تاريخ التسجيل
تكون العلامة عرضة للإلغاء من قبل أي طرف مهتم في غضون خمسة سنوات من تاريخ إصدار شهادة التسجيل، ما لم تكون العلامة قد سجلت بنية سيئة، وبهذه الحالة لن تكون هناك حدود زمنية.	تكون العلامة عرضة للإلغاء من قبل أي طرف مهتم، إذا تبين أن العلامة قد سجلت بغير وجه حق.
من الممكن للأكي العلامات التجارية إيداع طلبات لدى السلطات الجمركية بهدف وقف استيراد المنتجات المزورة، وسيكون قرار الوقف سارياً لفترة تبلغ عاماً واحداً من تاريخ التبليغ، كما أنه يحق للسلطات الجمركية أن توافق أي منتجات تحمل صفات يمكن أن تدعوا للشك بأنها مزورة والقيام فوراً بإبلاغ مالك العلامة التجارية. يتاح للأكى العلامة التجارية مهلة ثلاثة أيام لرفع قضية أمام المحكمة	لا توجد أحكام تتعلق بالإجراءات الجمركية

تشرين الثاني (نوفمبر) ٢٠٠٨

### دليل العدد

#### ▲ عُمان

- لحة على قوانين الملكية الفكرية الجديدة ..... ١

#### أخبار إقليمية

- التدابير الحدودية في الأردن والمغرب ..... ٢
- والإمارات العربية المتحدة ..... ٢
- براءات الاختراع في الدول العربية ..... ٣

#### ▲ اليمن

تشابه العلامات ..... ٤

القانون الحالي	القانون الجديد
من الممكن المطالبة بالعناوين الرئيسية للأصناف.	لم يعد باستطاعة طالبي تسجيل العلامات التجارية أن يودعوا طلباتهم للمطالبة بالعناوين للأصناف دون تحديد البضائع/الخدمات المعينة.

- براءات الاختراع:

ندرج أدناه الأحكام المتعلقة ببراءات الاختراع التي تناولها قانون رقم ٦٧ لعام ٢٠٠٨ :

١. تمتد فترة حماية براءة الاختراع ٢٠ عاماً من تاريخ الإيداع.
٢. تستحق الرسوم السنوية لبراءة الاختراع ابتداء من السنة الثانية من تاريخ الإيداع.
٣. تتاح براءات الاختراع لكافة الاختراعات في جميع مجالات التكنولوجيا، شرط أن تكون جديدة و منطوية على نشاط إبتكاري و قابلة للتطبيق الصناعي.
٤. ينبغي توافر الجدة المطلقة.

٥. ينبغي أن يحظى مالكي براءات الاختراع بحق نقل الملكية بالإضافة لإنها عقود ترخيص.

٦. تعتبر طلبات براءات الاختراع الفرعية جائزة.

٧. يعطى تمديد لفترة حماية براءة الاختراع بهدف التعويض عن الفترات الطويلة المنصرمة قبل منح البراءة . ويشمل التمديد حالات إصدار البراءة بعد أكثر من أربع سنوات من تاريخ تقديم الطلب.

## ٢. القانون رقم ٦٥ لعام ٢٠٠٨ :

يتضمن أحكام تتعلق بحماية حقوق المؤلف والحقوق المجاورة، وأما أبرز أحكام هذا القانون فهي:

١. تسرى حماية حقوق المؤلف ٧٠ عاماً ابتدأ اعتباراً من السنة التي تلي تاريخ وفاة المؤلف.
٢. تتمتع بالحماية بموجب هذا القانون الكتب والمنشورات والكتابات الأخرى والمحاضرات والخطابات والأعمال المسرحية والأعمال الموسيقية والمؤلفات الموسيقية والأعمال السينمائية وأعمال الرسم والرسم التصويري والفن المعماري والنحت والزخرفة وأعمال التصوير الفوتوغرافي وأعمال الفنون التطبيقية والشروحات والخرائط والمخططات والرسوم التخطيطية والأعمال ثلاثية الأبعاد بالإضافة للبرامج الحاسوبية.
٣. يملك المؤلفين والمؤلفين ومنتجي الرسوم الصوتية الحق بإجازة أو حظر كافة عمليات نسخ أعمالهم وأدائهم ورسومهم الصوتية، بأي طريقة أو شكل كان سواء دائمة أو مؤقتة

٤. من الممكن مالكي حقوق التأليف أن يودعوا طلبات لدى السلطات الجمركية من أجل إيقاف أي مواد مستوردة مزورة، وستكون قرارات الإيقاف سارية المفعول لفترة تبلغ عاماً واحداً من تاريخ التبليغ، وللسلطات الجمركية الحق بأن توقف أي منتجات تحمل صفات يمكن أن تدعوا للشك بأنها مزورة والقيام فوراً بإبلاغ مالك حقوق التأليف.

٥. يمكن تسجيل حقوق المؤلف بحيث تخضع لإجراءات المعمول بها من القانون .

٦. سيكون المخالفين عرضة لدفع غرامات لا تقل عن ٢,٠٠٠ ريال (حوالى ٥٢٠٠ دولار) ولا تتعدي ١٠,٠٠٠ ريال (حوالى ٢٦,٠٠٠ دولار) و/أو عقوبة الحبس لفترة لا تقل عن ٣ أشهر ولا تزيد عن سنتين. ▲

## ▲ أخبار إقليمية :

### التدابير الحدودية في الأردن والمغرب والإمارات العربية المتحدة

يوفر هذا القسم لمحة عامة موجزة عن التدابير الحدودية المتّبعة في كل من الأردن والمغرب والإمارات العربية المتحدة. ليس المقصود من هذا القسم أن يكون شاملًا، و كنتيجة لذلك تم حذف العديد من التفاصيل من أجل تلاي في التعقيد ما أمكن.

## ١. الأردن

تمتلك الجمارك الأردنية نظام يضع كافة العلامات التجارية المسجلة لدى مكتب العلامات التجارية تلقائياً تحت المراقبة الجمركية، مما يساعد موظفي الجمارك على استهداف واعتراض ومصادرة شحنات البضائع المقلدة والمزورة. استناداً للمادة ٤١ من قانون الجمارك رقم ٢٠٠٠/١٦ المعدل لقانون الجمارك رقم ١٩٩٨/٢٠، فإنه يتعين على البضائع الأجنبية التي لا تستوفي متطلبات قانون حماية الملكية الفكرية أن تمنع من الدخول للبلاد، ما لم توافق السلطات المختصة على ذلك. فيما يلي ملخص عن التدابير الحدودية المنصوص عليها في المادة ٤١:

- يحق للسلطات الجمركية حجز منتجات يشتبه بأنها مزورة وتحمل علامات تجارية مسجلة مطابقة أو مشابهة بناءً على طلب مالك العلامة المسجلة أو صاحب الترخيص الحصري.

- يكون طلب الحجز صالح لمدة سنة ويجب دعمه بمعلومات دقيقة وإثباتات بأن الحقوق قد انتهكت وأن البضاعة المستوردة هي مزورة فعلاً.

- يقوم صاحب الحق بالإجراءات القانونية خلال مهلة ثمانية أيام من تاريخ الحجز من قبل الجمارك والا رفعت الأخيرة الحجز.

- يحق للجمارك إعطاء مالك العلامة المسجلة المعلومات المتوفرة عن مصدر التصدير وعن مستورد البضاعة المزورة.

- يحق أيضاً للسلطات الجمركية حجز المنتجات التي يشتبه بأنها مزورة وأعلام صاحب الحق والمستورد فوراً.

## ٢. المغرب

استناداً لاحكام القانون رقم ٣١-٥٠ المعدل والمكمل لقانون العلامات التجارية الأساسي رقم ٩٧-١٧، من الممكن مالكي العلامات التجارية تسجيل علاماتهم لدى الجمارك، وتبعاً لذلك، تستطيع السلطات الجمركية وقف أي منتجات تحمل نفس الصفات والتي تدعى للشك بكونها مزورة، ومن ثم القيام فوراً بإبلاغ مالك الحقوق والمستورد، عندها يتوجب على مالك العلامة التجارية أن يشرع بالإجراءين التاليين في غضون ١٠ أيام من تاريخ التبليغ الصادر عن السلطات الجمركية:

- الحصول على حكم صادر عن رئيس المحكمة يقتضي بمصادرة البضائع المزورة (إجراءات تحفظية منصوص عليها بموجب المادة ٢٠٦)

- الشروع بإجراءات قانونية فعلية ضد المزورين بالإضافة لدفع كفالة من أجل تعويض نظرائهم في حال تبين بعد صدور قرار المحكمة بأن البضائع لم تكن مزورة.

في حال التقصير بال مباشرة بما هو مذكور أعلاه، سيتم إطلاق البضائع المحجوزة للتداول الحر وسيتم رفع إجراءات التوقيف عنها.

## ٣. الإمارات العربية المتحدة

لقد تبنت جمارك دبي والشارقة نظاماً لتسجيل العلامات التجارية، وسيكون التسجيل سارياً طوال فترة حماية العلامة التجارية، وقابلأً للتجديد لفترات مشابهة. ما أن تسجل العلامة يتم وضعها تحت المراقبة من ثم ستكون المنتجات التي تحمل العلامة أو علامة مشابهة تحت المراقبة والفحص، وفي حال تبين أن تلك العلامة مزورة، ستقوم الجمارك بإخطار العميل ومنحه مهلة ثلاثة أيام لتقديم الشكوى. ينبغي أن يتبع الشكوى تحقيقاً وحجز للبضائع المشبوهة.

الوثائق الالازمة لإتمام عملية التسجيل هي:

١. توكيل موثق عند كاتب العدل ومصدق من القنصلية الإماراتية.

٢. نسخة مصدقة لشهادة تسجيل العلامة التجارية.

٣. طلب الإيداع.

## براءات الاختراع في الدول العربية

يتفاوت الإفصاح من دولة عربية لأخرى. ففي بعض الدول، وجدت فترة السماح للمخترع أو الذي يخلفه بالملكية من نشر الاختراع قبل تاريخ الإيداع أو تاريخ الأسقافية (حظر الجدة النسبية). وفي دول أخرى، فإن أي فعل يمكن أن يجعل الاختراع مطروحاً للعموم قبل تاريخ الإيداع أو تاريخ الأولوية يكون له أثر عرقلة الاختراع من الحصول على براءة (حظر الجدة المطلق). وفي عدة دول، تعدد المنشورات أو الاستخدامات أو المبيعات التي حدثت ضمن الدولة فقط على أنها معطلة للجدة (حظر الجدة المحلي). يبيّن الجدول التالي متطلبات الجدة لكل دولة عربية بالإضافة لفترة السماح ونوع النشاط الجائز اتخاذه في حالة وجود حظر جدة نسبية.

الدولة	متطلب الجدة	فترة السماح	نوع النشاط الجائز
الجزائر	جدة مطلقة	غير متوفرة	غير متوفرة
البحرين	جدة نسبية	١٢ شهر	معارض محلية / دولية، الإفصاح عن المعلومات دون علم أو موافقة المخترع
مصر	جدة نسبية	٦ أشهر	معارض محلية/دولية
غزة	جدة مطلقة	غير متوفرة	غير متوفرة

الدولة	متطلب الجدة	فتره السماح	نوع النشاط الجائز
العراق	جدة مطلقة	غير متوفرة	غير متوفرة
الأردن	جدة نسبية	١٢ شهر	معارض محلية/دولية، كافة أشكال الإفصاح من قبل المخترع، الإفصاح عن المعلومات دون علم أو موافقة المخترع
الكويت	جدة محلية	غير متوفرة	غير متوفرة
لبنان	جدة مطلقة	غير متوفرة	غير متوفرة
ليبيا	جدة محلية	غير متوفرة	غير متوفرة
المغرب	جدة نسبية	١٢ شهر	معارض محلية/دولية، الإفصاح العام عن المعلومات وبأي سبل.
عمان	جدة مطلقة	غير متوفرة	غير متوفرة
السعودية	جدة نسبية	١٢ شهر	معارض محلية/ دولية الإفصاح عن المعلومات دون علم أو موافقة المخترع
السودان	جدة مطلقة	غير متوفرة	غير متوفرة
سوريا	جدة مطلقة	غير متوفرة	غير متوفرة
تونس	جدة نسبية	١٢ شهر	معارض محلية/ دولية
الإمارات العربية المتحدة	جدة مطلقة	غير متوفرة	غير متوفرة
الضفة الغربية	جدة مطلقة	غير متوفرة	غير متوفرة
اليمن	جدة نسبية	٦ أشهر	معارض محلية/ دولية
قطر	سيدخل قانون براءات الاختراع القطري الجديد حيز التنفيذ ما أن تصدر اللوائح التفصيلية، وبالتالي ستحدد متطلبات الجدة عند صدور اللوائح.		

## ▲ اليمن:

### تشابه العلامات

رفعت شركة جابان توباكو انك-Japan Tobacco Inc مالكة العلامة التجارية اسبن-ASPEN للبضائع في الصنف ٣٤ في اليمن، قضية على الشركة الإماراتية ارسنال كو-Arsenal Co فيما يخص تسجيل العلامة التجارية نايسبين-NICEPEN في نفس الصنف.

وجدت المحكمة اليمنية للتجارة بأن تسجيل المدعي عليها لعلامة نايسبين-NICEPEN سيتسبب بالضرر بمصالح شركة جابان توباكو انك-Japan Tobacco Inc، وسيستغل السمة المميزة للعلامة التجارية اسبن-ASPEN بشكل غير مشروع. فأن علامة نايسبين-NICEPEN توحى بوجود صلة مع مالك العلامة اسبن-ASPEN، حيث من المحتمل جداً أن يؤدي إلى إحداث الالتباس لدى الجمهور والمنافسة غير المشروعة. من ناحية أخرى، فالعلامة التجارية اسبن-ASPEN كانت قد سجلت في اليمن ضمن الصنف ٣٤ قبل وقت طويل من إيداع طلب تسجيل العلامة نايسبين-NICEPEN. وعليه، قررت المحكمة بأن تسجيل نايسبين - NICEPEN يشكل انتهاكاً لأحكام المواد ٨٥ و ٨٩ من قانون الملكية الفكرية اليمني رقم ١٩ لعام ١٩٩٤، لذلك فقد أمرت بإلغائه من القيود الرسمية للسجل. ▲